

لتحقيق المساواة بين المرأة و الرجل و توفير فرص التكافؤ بينهما في جميع المجالات التي أقرّها دستور 2014 في الفصل 46 منه ،بات ادماج مقاربة النوع في الخدمات العامّة أمرا ضروريا لما يلعبه من دور كبير في القضاء على التمييز ضدّ المرأة و انتهاك حقوقها وهذا ما سعت جمعية تونسيات إلى تحقيقه من خلال تنفيذ أنشطة مشروع "الترويج للمدن الآمنة والخدمات المستجيبة للنوع الاجتماعي".

وفي هذا الإطار عقدت جمعية تونسيات يوم الجمعة 2 فيفري 2017 ندوة صحفية بالعاصمة لعرض تقريرها النهائي حول "مقاربة التحليل التشاركي للخدمات العامّة المستجيبة للنوع الاجتماعي" الذي تضمن الإطار الدولي للقضاء على العنف ضدّ المرأة والإطار الواقعي و العربي للعنف ضدّ المرأة و مدى ارتباط المدن الآمنة بحصول النساء على حقّهن في الخدمات العامّة و تحليل المقاربة التشاركية التي تمّ اعتمادها في هذا المشروع و أبرز النتائج و التوصيات التي تمّ التوصل إليها.

قامت السيدة هند البوزيري خلال هذه الندوة بتقديم مشروع الترويج للمدن الآمنة و الخدمات المستجيبة للنوع الاجتماعي و مراحل تنفيذه ، مؤكدة على مدى أهمية ادراج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية على غرار قطاع النقل و التنقل و ضرورة تحليل احتياجات المجتمع قبل بداية أي مشروع مجتمعي .

من جهة أخرى أكد السيد حاتم كبوس ممثل عن منطقة بني خيار و رئيس جمعية رعاية المؤسسات التربوية مدى أهمية هذا المشروع الذي كان فرصة للناشطين فيه لاستخراج و معرفة مشاكلهم الحقيقية مشيرا إلى أنّ مشاركتهم كانت فعّالة في جميع الملتقيات و الندوات و الدورات التكوينية التي كانت مفيدة جدّا على جميع الأصعدة مكنّتهم من الوصول إلى أصحاب القرار وكيفية طرح مشاكلهم و تنفيذ حملات مناصرة.

أما السيد محمد أمجد الدريسي ممثل عن منطقة المروج و أمين مال الغرفة الفتية العالمية بالعاصمة فقد أفاد أن المقاربة التشاركية أصبحت إحدى أهم ركائز العمل الفعال في إعداد و تنفيذ و تقييم برامج عمل المجموعات ، ولضمان مشاركة المجتمع المدني بكل مكوناته في تدبير الشأن المحلي، منوّها أنّ هذا المشروع كان فرصة كبيرة للشباب للتعرف على المنظومة القانونية و التشريعية الوطنية من خلال الدورات التكوينية التي تلقوها حول القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 و المتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة و التي كانت مهمة جدا و ساعدتهم في حملتهم التي كانت تحت شعار "ما تسكتش فما قانون" والتي كان موضوعها القضاء على التحرش الذي تتعرض له المرأة في النقل العمومي و التي تمّ تنفيذها بمنطقة المروج .

و من بين أهم و ابرز مخرجات هذا المشروع حسب رأيه القدرة على التأثير على الناس وتعريفهم بمحتوى القانون لتفعيله على أرض الواقع و لكي يتسنى للمرأة بمنطقة المروج المطالبة بحقوقها و حماية نفسها عند تعرضها للتحرش في وسيلة النقل العمومي "المترو الخفيف" .

عبّرت الناشطة ضمن هذا المشروع و ممثلة منطقة باردو السيدة وصال ونيس أنّ العمل على الاشكاليات التي تمّ رصدها خلال كل الاجتماعات و الملتقيات بمنطقة باردو و التي تمثلت في مسار السكة الحديدية الذي يمر عبر ساحة باردو و الذي سيتسبب في تقسيم المدينة إلى باردو شمالية وباردو جنوبية بسبب تشييد جدار عازل يمتد على طول خط السكك الموجودة حاليا مع إنجاز نفق تحت أرضي للمارة يرى المواطنون فيه مخاطر أمنية كبيرة لا سيما بالنسبة للنساء و الفتيات، كان مميّزا وله وقع و طابع خاص باعتبار أنّ باردو تعدّ منطقة سيادية و لها قيمتها التاريخية ووزنها الثقافي مشيرة إلى الدعم و التجاوب الذي و جدوه من قبل أصحاب القرار.

قالت السيدة فاتن السبعي الباحثة في القانون و النوع الاجتماعي أنّ عملها صلب هذا المشروع و على الصعيد الشخصي مثل تجربة جديدة و مهمة في اطار انخراطها في المجتمع المدني ، معرجة على مدى ضرورة ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في الخدمات منصف و عادل ،فالمدين غير الآمنة و الخدمات العامّة التي لا يتم فيها اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي تؤدي إلى حرمان المرأة من المساهمة في التنمية.

من بين ايجابيات هذا المشروع :

- ✚ تكرر المبادئ التي أتى بها دستور 2014 و الذي نصّ على أنّ الشباب قوّة فاعلة في المجتمع و جلّ المتطوعين هم من فئة الشباب .
- ✚ تشريك البلديات
- ✚ الانطلاق من مواطن عادي و متطوّع وصولا إلى مجتمع مدني مؤسسات و خبراء و أصحاب قرار .
- ✚ حضور و مشاركة الاعلام لما يلعبه من دور كبير في نشر القضايا .

أما التحديات فقد تمثلت في :

- ✚ مزيد العمل للوصول إلى أصحاب القرار.
- ✚ توسيع طيف المسؤولين الحكوميين .
- ✚ مزيد التفتح على المجتمع المدني و المنظمات الدولية.